



الجمهورية التونسية



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

إجتماع خبراء بشأن
مشاريع قوانين مكافحة الفساد المقترحة في تونس
تونس، 30-31 جويليه 2015

البرنامج

مقدمة

تتعاون رئاسة الحكومة في الجمهورية التونسية مع "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في تنظيم اجتماع خبراء وطني بدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" (ACIAC) التابع لـ "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) وبالتنسيق مع مكتب البرنامج في تونس. ينعقد الاجتماع في تونس بتاريخ 30-31 جويليه 2015، ويشارك فيه أعضاء اللجنة الحكومية المكلفة بإعداد مشاريع قوانين للمواءمة بين التشريعات التونسية وبين أحكام "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". يهدف الاجتماع، الذي ينضم إليه خبراء من "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، إلى تمكين المشاركين من إجراء مراجعة شاملة لمشاريع القوانين الثلاث بشأن "التصريح بالذمة المالية" و"مكافحة الإثراء غير المشروع" و"حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام"، والتي أعدتها اللجنة المذكورة في 2014 بدعم مشترك من المشروع الإقليمي المذكور والشبكة العربية.

تجري المراجعة في ضوء ما خلصت إليه المشاورات التي أجريت في 2014 و2015 مع الهياكل العمومية وممثلين عن المجتمع المدني، حيث يُتوقع أن يُسهم الاجتماع في تعزيز جودة النصوص الثلاثة المقترحة، وضمان تناسق أفضل في ما بينها، وبلورة تصورات إضافية لاستكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الجمهورية التونسية.

جدول الأعمال

الخميس في 30 جويليه 2015

09.00 – 13.30 الجلسة الأولى

الهدف: بحث المقترحات العامة التي خلصت إليها المشاورات بشأن مشاريع القوانين الثلاثة وبلورة التصورات اللازمة لمعالجتها.

• حلقة نقاشية

13.30 – 14.30 الغداء

14.30 – 17.30 الجلسة الثانية

الهدف: بحث الملاحظات التي تمّ تقديمها في اطار المشاورات بشأن مشروع قانون "الاثراء غير المشروع" وبلورة التصورات اللازمة لمعالجتها، وذلك في ضوء الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة وبما يتوافق مع الظروف الوطنية والمعايير الدولية لا سيما المادة 20 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

• حلقة نقاشية

الجمعة في 31 جويليه 2015

13.30 – 09.00 الجلسة الثالثة

الهدف: بحث الملاحظات التي تم تقديمها في اطار المشاورات بشأن مشروع قانون "التصريح بالذمة المالية" وبلورة التصورات اللازمة لمعالجتها، وذلك في ضوء الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة وبما يتوافق مع الظروف الوطنية والمعايير الدولية لا سيما المادتين 8 و52 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

• حلقة نقاشية

14.30 – 13.30 الغداء

16.30 – 14.30 الجلسة الرابعة

الهدف: استكشاف سبل استكمال العمل على المنظومة التشريعية التونسية لمكافحة الفساد والخطوات المقبلة المتعلقة بمشاريع القوانين الثلاث وغيرها من الاولويات ذات الصلة، وذلك بغية دعم الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الجمهورية التونسية بشكل منسق وفعال.

• حلقة نقاشية
